Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

وليس من شك فى إن إحلال صيغة الفعل محل صيغة الإسم قد أضفى خاصة أسلوبية على التركيب ومن ثمّ على المعنى بحيث زادت حمولته الدلالية.

وفى توجيهات النحاة ضمن موضوع القياس مسألة النيابة، والنيابة لها صور متعددة :

أ ـ نيابة الحرف عن الحرف، ومن هنا كان تعدد معانى الحروف وكان الأمر بدأ بالتضمين وانتهى بالنيابة.

ب ـ نيابة العوض عن المعوض نحو : اللهم.

جـ ـ نيابة المصدر عن الفعل نحو : ضرباً زيداً.

د ـ نيابة الحرف عن الفعل مثل «يا» فى النداء و«إلا» فى الاستثناء، ونيابة «ما» عن «كان» فى نحو أما أنت براً فاقترب.

هـ ـ نيابة الحال عن الخبر نحو : ضربى العبد مسيئاً.

و ـ نيابة الفاعل عن الخبر نحو : أقائم زيد.

ز ـ نيابة المفعول عن الفاعل فى نحو : ضرب زيد (١)

وعقد النحويون صلة بين تبادل المكونات لمواقع بعضها للبعض الآخر، وبين تَعَدُّد الوظيفة النحوية كمكونٍ فى تركيب ما. حين تضاف إلى التركيب وحدة لغوية معينة كأن تكون حرفاً فى حالة ثبوته أو حذفه، ولمّا كانت الصناعة النحوية تهتم بأمر القواعد لذا فقد اتضحت عنايتهم بالعلامة على أنها مؤشر للوظيفة النحوية التى تحقّق القاعدة. وقد تحقق هذا فى كتاب سيبويه من خلال ملاحظه فى رصد التراكيب العربية.

وشبيه بتفرقة «سيبويه» بين المعنى على النصب المولد من الجر وما يفيده من دلالة على الظرفية والرفع الدال على التشبيه أو الخبرية ما قاله المتأخرون عن التصرف فى الظروف، والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه بمعنى

(١) الأصول، د. تمام حسان، ص ٢٤٢.